ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

The punishment of exile in the Kharijite countries in the Islamic Maghreb (140 AH to 297 AH or 757 AD to 909 AD)

Rese. Akram Fouad Matroud

Dr. Haider Mazhar Askar

University of Wasit - College of Education for Human Sciences

Email:
std20222023amatroud@uowasit.edu.iq
hmizhir@uowasit.edu.iq

Keywords:

exile, displacement, the Rustamid state, punishment, political conflict.

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 25. May 2024

Accepted 13. Jun.2024

Published 25. Aug.2026

A B S T R A C T

The objective of this research paper is to provide a comprehensive analysis of the Kharijite authority's use of exile as a repressive strategy in the Maghreb between the second and third centuries AH (140 AH to 297 AH or 757 AD to 909 AD). Those who held opposing views and were deemed to be adversaries in matters of governance and politics were subject to exile, irrespective of their social standing or role within the social hierarchy. Additionally, it illuminates the factors that influenced the authorities to administer this penalty and the magnitude of its effects on the exiles. Furthermore, it explores the whereabouts of the exiles subsequent to their exile, which became a challenge due to the scarcity of sources specialising in the pursuit of their biographies. The research examines the extent to which this penalty contributed, in whatever manner, to redefining the social and political landscape of the populace, drawing from numerous cases, particularly those that impacted certain communities and diverse human groups. One of the most notable observations that emerged as a result was that the political factor ranked first on the list of reasons for exile, even in the absence of internal stability. The research concludes that during the examined time period, Tahert Al-Rustamiyah was among the cities where the greatest number of inhabitants, irrespective of social class, were compelled to endure exile and displacement.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.3934

عقوبة النفي في دول الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي (١٤٠هـ-٢٩٧هـ/٧٥٧م-٩٠٩م)

الباحث: أكرم فؤاد مطرود أ.د. حيدر مزهر عسكر
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم صورة واضحة عن عقوبة النفي بوصفها من الأساليب القمعية المعتمدة من لدن سلطة الخوارج في بلاد المغرب خلال الفترة الزمنية الممتدة بين القرنين الثاني والثالث الهجريين (١٤٠هـ-٢٩٧هـ/٧٥٧م-٩٠٩م)، ضد مخالفيهم في الرأي والموقف ومعارضيهم في الحكم والسياسية بصرف النظر عن مكانة أو وظيفة المنفيين ضمن المعايير الطبقية للمجتمع، كما تسلط الضوء على طبيعة الأسباب التي دفعت السلطات لفرض هذه العقوبة وعن حجم تأثيرها على المنفي، فضلًا عن تقصي أماكن المنفيين بعد نفيهم في ظل النقص الحاصل في المصادر التي تعنى بتتبع سيرتهم، وتتصدى الدراسة لمعرفة إسهام هذه العقوبة بصورة أو أخرى في رسم خارطة اجتماعية وسياسية جديدة للسكان بالاستناد إلى حالات كثيرة لاسيما التي طالت بعض القبائل والجماعات البشرية المتنوعة، فكان من أبرز ما تم تدوينه على ضوئها: أن العامل السياسي تصدر قائمة مسببات النفي دون أن يحقق الاستقرار الداخلي في المدة المدروسة، ويخّلُص البحث إلى أن مدينة تاهرت الرستمية من أكثر المدن التي تعرض ساكنوها الى النفي والتهجير القسري على اختلاف طبقاتهم.

الكلمات المفتاحية: النفي، التهجير، الدولة الرستمية ، العقوبة، الصراع السياسي.

المقدمة:

تباينت الأسباب التي دعت القيادات السياسية في دول الخوارج سواءً أكانت الدولة المدرارية (١٤٠-٢٩٧هـ/٧٥٧-٩٠٩م)، أو الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٧هـ/٧٧٦-٩٠٩م)، خلال مدة الدراسة إلى اعتماد عقوبة النفي وانتهاج سياسة التهجير القسري ضد مخالفيهم؛ إذ أدت الصراعات القبلية والخلافات المذهبية لدول الخوارج وتحديدًا في المغربين الأوسط والأقصى أثراً كبيرًا في تزعزع هيبة الأئمة وتقويض مسار علاقة السلطة بالرعية فضلًا عن اختلال الروابط الاجتماعية والأسرية، ففي خضم النزاع الدائر بين أبناء الأسر الحاكمة في قضايا الصراع فيما يخصُّ ولاية العهد والتعاقب الوراثي – أصبح هذا الأمر عاملًا موجهًا لإحداث هذه الحقبة– كانت له تداعياتهُ غير المحمودة "أدى أحيانا الى سجن بعض أفرادها، وأحيانا الى سفك دم البعض الآخر، وفي أحسن الأحوال الى النفي والتغريب، إذ لم تكن للأطماع والتطلعات حدودا" (الحداد، ٢٠١٣م، ص٤٣)، كذلك انتهج أئمة الدولتين المدرارية والرستمية أو قياداتهم العسكرية، سياسة النفي والتهجير بحق من لم يضمنوا ولاءهم أو أثاروا الشبهات عن أنفسهم، وهذا نوع من أنواع العقوبة وأحد صنوف التأديب المُمارس بحقهم سواءً أكانوا من رجال الطبقة السياسية الحاكمة أو أصحاب النقد الديني ووجهات النظر المخالفة لتطبيقاتهم الدينية، فضلًا الفئات الاجتماعية الأخرى.

أمّا بشأن أهمية الدراسة، فتكمن في كونها ترسم صورة واضحة عن عقوبة النفي بوصفها أحد الأساليب القمعية وشكلًا تأديبيًا اتخذته السلطات السياسية والقوى العسكرية بحق الاطراف المنهزمة عقب أي نشاط حربي ضد سكان المدن

والبوادي، كما تجلي جانبًا عن واقع المعاناة ومظاهر العنف التي مارسته السلطات على مخالفيهم في الحكم والخارجين عن طاعتهم بعد اشتداد الخصومات وكثرة الانقلابات، وهي ذرائع تلجأ إليها السلطة والتي لا تحتاج في بعض الأحيان صفة المشروعية الإسلامية لتسويغ هذا الفعل وتبريره.

وتتركز الإشكالية التي تروم معالجتها هذه الورقة البحثية بشكل خاص في دراسة أسباب وتداعيات مظاهر النفي والتهجير القسري التي طالت قيادات ورعايا الدولتين المدرارية والرستمية في بلاد المغرب الإسلامي، وهي بذلك تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية: كيف يمكن تقصي أماكن سكن هؤلاء المنفيون بعد نفيهم؟، ما أبرز التبعات والنتائج التي تعود على القيادات السياسية بعد إجلاء سكان مدينة ما إلى غيرها؟، وهل ستؤثر تلك الجماعات مذهبيًا وسياسيًا على مناطق استقرارهم الجديدة؟

أولًا: حالات النفي الفردي

أ_ المنفيون من الأئمة

من أولى حالات النفي التي احتفت بها مدة دراستنا، عقب الخلاف الذي حدث بين امراء الدولة المدرارية الأخوين ميمون بن الرستمية وميمون بن بقية بعد ثلاث عشرة سنة من تولية أبيهما مدرار بن اليسع الامامة (طه، ٢٠٠٤م، ص٧٠)؛ إذ قام الأخير بعهد ولاية العهد لابنه ميمون بن الرستمية الأمر الذي اثار حفيضة أبنه الآخر ومن كان يؤيده من اهل سجلماسة لخوفهم من تزايد النفوذ الأباضي عليهم (الباروني، ٢٠٠٥م، ص١٤٧-١٤٨)، فدخلت الأطراف صراعات استمرت ثلاث سنوات، إلى أن قام أبوهما مدار بفض النزاعات بطرد ابنه ميمون بن بقية وإخراجهِ من سجلماسة سنة (٢٢٤هـ/٨٣٨ م) (البكري، ١٩٩٢م، ج٢، ص٨٣٩)،(السلاوي، ١٩٤٥م، ج١، ص١٢٥) ثم أراد ابن الرستمية ان يستبد بالأمر تمامًا بعد ان استقرت له الأمور، فأمر بإخراج والده مدرار ووالدته أروى إلى بعض قرى سجلماسة (ابن الأثير، ١٩٩٧م، ج٦، ص٦١)،(ابن عذارى، ٢٠١٣م، ج١، ص١٤٨)، ولا نعلم سبب إقدامهِ على فعلته الأخيرة بشكل واضح، واغلب الظن أنه كان مدفوعًا من قبل بعض من كانوا حوله؛ كي لا تهددَ مصالحهم إذا تغير الوضع لصالح الصفريين.

وتحيلنا المصادر على جانب من السياسة الخاطئة في الحكم التي قام ميمون بن الرستمية مع رعيته؛ إذ تميزت بالسوء ولم يستمل قلوب أهل سجلماسة (القلقشندي، ١٩١٥م، ج٥، ص١٦٥) فأدى ذلك الى "زيادة نشاط الخوارج الاباضية في المدينة، وصراعهم مع غالبية السكان الصفريين" (طه، ٢٠٠٤م، ص٧١) الأمر الذي أدى إلى قيام الأهالي بخلعه وإرجاع اخيه ابن بقية الى الحكم، لكنه أبى ان يتقدم على أبيه مدرار (ابن الخطيب، ١٩٦٤م، ص١٤٤)، واكتفى بنفي اخيه ميمون إلى درعة بعد عودته إلى سجلماسة (ابن خلدون، ١٩٨١م، ج٦، ص١٧٣)،(عبد الرزاق، ١٩٨٥م، ص١٢٦) فأعادوا أباه مدرار للإمامة وحاول الأخير ان يراسل ميمون وهو في درعة ليوليه الحكم، فثارت عليه الأهالي وخلعوه وأعلنوا إمامة ابنه ميمون بن بقية الذي بقي في السلطة حتى سنة (٢٦٣هـ/٨٧٦م) (ابن خلدون، ١٩٨١م، ج٦، ص١٧٣)، ويبدو أن سياسته تهدف إلى تهدئة الأوضاع والحفاظ على السلم الأهلي في سجلماسة فلذلك أقدم على نفي اخيه – ابن الرستمية- بدلًا من قتله خوفًا من إثارة أتباع الأخير ضده، فالخليفة أو الأمير لا يتوانى عن نفي من يهدد سلطانه سواء أكان قريبًا عليه أو بعيدًا (علي، ٢٠٢٠م، ص٢٩٤)، ولعل اختيار درعة بوصفها منفى له لعدم حصانتها من ناحية ولتنوع أجناس ساكنيها من ناحية أخرى (يُنظر وصفها: البكري، ١٩٩٢م، ج٢، ص٨٤٥) فيصعب عليه تجميعهم وحفظها فيما إذا أراد العصيان والتمرد.

وشهدت المدة المخصصة للدراسة نزوحًا اضطراريًا بصفةٍ جماعية وفردية نتيجة اضطراب الوضع السياسي في مدينة تاهرت سنة (٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، في ظل الفتنة والحرب الأهلية التي تعرّض لها الإمام الرستمي أبو بكر بن افلح (٢٤٠-٢٤١هـ/٨٥٤-٧٥٥م) بسبب إقدامهِ على قتل وزيره محمد بن عرفة الذي استبد بالأمر وقوي عضده بتسلطه على مقدرات القصر (الباروني، ١٩٣٨م، ص٤٤) فأخذ الجند والعرب جانب بن عرفة والمطالبة بدمه لأنه عربي مثلهم ووافد من القيروان إلى تاهرت (سالم، ١٩٩٩م، ص٤٧٤) وبقية الرستميين والنفوسيين والعجم انضوى هؤلاء تحت راية أبي اليقظان (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٢٧٩-٢٨٩)، حتى حلت في تاهرت حروب طاحنة أفضت إلى طرد وهجرة العديد من السكان بسبب الفوضى والصراع القومي بين العرب والعجم، فعلى ضوء ما ساقه صاحب كتاب "أخبار الأئمة الرستميين" يتجلى لنا مدى إحساس أبو بكر بالذنب لما اجتناه بحق نفسه وعلى الناس؛ إذ يقول: "وخرج أبو بكر- من تاهرت- مع من خرج لا حيا ولا ميتا" (ابن الصغير، د.ت، ص٧٣-٧٤) ولا نعرف شيئًا عن مصيرهِ بعد ان هُجّر قسرًا سوى ما ذكره ابن عذارى بأنَّ اهل تاهرت أخرجوه من المدينة ثم أعادوه إليها فظل بها حتى وفاته (٢٠١٣م، ج١، ص٢٠٨) من دون أن يتطرق إلى زمان رجوعه، والراجح أنَّه عاد إلى تاهرت بعد أن استقرت الأوضاع لأخيه أبي اليقظان الذي تولى الامامة من بعده.

ومن حوادث الصراع القبلي ذي الصبغة المذهبية الذي حل بمدينة تاهرت سنة (٢٨١هـ/٨٩٤م)، نتيجة تولية أبي حاتم يوسف بن ابي اليقظان الإمامة دون مشورة القبائل في المدينة سوى العوام وفتيان القصر (ابن الصغير، د.ت، ص٩١)،(عبد الرزاق ، ١٩٨٥، ص١٧٨)، "ولو حدث هذا في دولة غير عقائدية لما كان فيه غرابة، إما في دولة أمامية تقوم على الشورى فهذا عدوان صريح على المذهب وأصوله" (مؤنس، ١٩٩٢م، ج١، ص٣٥١) فضلًا عن قيام رجال دولته ومواليه بحجبهِ عن الشعب وأحاطتهِ بأبهة الملك والسلطان (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٣١٩) فشجع ذلك تدخل مشائخ المذاهب الأخرى المقيمة في تاهرت "ممن لم يرضهم الإمام الأباضي ببعض المناصب" (ضيائي، ٢٠٠٣م، ص٣٢) للاستحواذ عليها والاستئثار بحكمها، فتعاونوا مع اثنين من أعوان أبي حاتم ولكن تنبه الإمام لما دبر له وطرد الأخيرين خارج المدينة، فانظمَّ المشائخ الى عامة الشعب وثاروا على أبي حاتم وطردوه مع أعوانه الرستميين من تاهرت سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م) (ابن الصغير، د.ت، ص٩١-٩٤)،(عبد الرزاق، ١٩٨٥م، ص١٧٩) فلجأ الأخير إلى حصن لواتة المعروف بنماليت والإقامة بين ظهراني القبائل البربرية (ابن الصغير، د.ت، ص٩٣)،(ابن عذارى، ٢٠١٣م، ج١، ص٢٠٨) ونكايةً فيه أرسلوا في استدعاء عمه يعقوب بن افلح فأقبل وبايعوه بالإمامة عليهم سنة(٢٨٢هـ/٨٩٥م) (مؤنس،١٩٩٢م، ج١، ص٣٥١) ولكن أبي حاتم حاصر المدينة من ثلاثة جوانب بمساعدة القبائل التي أغدق عليها الأموال فبقي يحارب عمه حتى تمكن من دخول تاهرت وفرض نفسه إمامًا عليها سنة (٢٨٦هـ/٨٩٩م) (الباروني،٢٠٠٥م، ص٣٢٢-٣٦٢).

ب- الخارجين عن الطاعة

أُستُعملتْ سياسة النفي والتهجير عقوبةً قمعية اتخذتها الدولة الرستمية بحق من كانت له مواقف مؤيدة لأعداء مذهبهم، أو في حالة فشل أسلوبهم السلمي مع المنشقين عن المذهب الأباضي أي من كانت له رؤية عقائدية تختلف عن وجهة نظر السلطة للمسائل الدينية والدنيوية.

وعلى هذه الشاكلة تعرض نفاث بن نصر للتهجير عن موطنه فرارًا من السلطة الرستمية، بسبب خروجه على الإمام افلح بن عبد الوهاب(٢٠٨هـ-٢٤٠هـ/٨٢٣م-٨٥٤م) وأشهر الطعن فيه قائلًا: "انه أضاع أمور المسلمين ويزيد في الخلقة إذا مشى، ويلبس الطرطور، ويخرج الى الصيد، ويصلي بالاشبور" (الدرجيني، ١٩٧٤م، ج١، ص٧٨) كذلك خالف المذهب الاباضي بعدة مسائل (ينظر: علي يحيى معمر، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٢٤)، وخوفًا على ما قد تحدثه آراء نفاث من بلبلة بين

العامة فقد بعث افلح بالرسائل إلى العمال ليقرؤونها على العامة محذرينهم من آرائه وفي الوقت نفسه أرسل إلى نفاث رسالة أخيرة تشير إلى انتهاء مرحلة اللين معه (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٢٥٣-٢٥٩)، ولا يخفى على القارئ في أحكام هذا المذهب ان من يخرج عن حكمهم أو مذهبهم يعذر إليه وإذا أصر على موقفه يحل سفك دمه (معمر، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٧٢)، فخاف نفاث على نفسه من التهديد وأحس بالخطر فجمع أمواله وهرب إلى المشرق واستقر في بغداد (أبو زكريا، ١٩٨٢م، ص١٤١) وهناك استقبله الخليفة العباسي المأمون مما يدل على احتواء الخلافة للخارجين على الدولة الرستمية (الحريري، ١٩٨٧م، ص١٨٩-١٩٠)، وهذه السياسة التضييقية التي اتبعها الإمام افلح بن عبد الوهاب تندرج ضمن مساعيه لتكميم أفواه المُعارضة الدينية التي من شانها أن توسع دائرة الانشقاق المذهبي بين رعايا الدولة الرستمية.

وقد مورس سلطان النفي من قبل أبي حاتم الاباضي بحق اثنين من خاصتهِ وهما محمد بن رباح ومحمد بن حماد لما بدرت منهما بوادر مريبة للإطاحة بحكم الإمام، وذلك بالتعاون مع مشائخ المذاهب الأخرى غير الاباضية أواخر سنة (٢٨١هـ/٨٩٤م) (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٣١٩-٣٢٠)،(بالحاج قشار، ١٩٩٠م، ص٤٤)، فخشي من نواياهما وقام بنفيهما من تاهرت وحدد مكان اقامتهما في منزل لابن حماد يقال له المثلث على بعد أميال من المدينة (ابن الصغير، د.ت، ص٩٣)، ويرى الباروني ان أبي حاتم اخطأ بحكمه: "إذ النفي لمثل هذين إنما يكون بالإخراج عن الحوزة رأسًا، حتى لا يتمكن من مواصلة ذويه، ولا يتمكنون من إمداده وحمايته، وبذلك تحصل التربية والتأديب" (٢٠٠٥م، ص٣٢٠)، فمن ابرز تبعات سياسة النفي التي فرضتها السلطة الرستمية، أنَّ هؤلاء قد ساءهما ان يكون جزاؤهم النفي بعد ان قدما لأبي حاتم خدمات جليلة قبل ان يصل إلى الامامة فأخذا في الاتصال بأتباعهما في المدينة، وبالأخص كما يذكر المؤرخ ابن الصغير وهو يسوق أحداث هذه الفتنة: "فلم يزالا يرسلان رسولا بعد رسول الى من في المدينة من إخوانهما ويقولان لهم أترضون ان يكون مثلنا ينفى من البلد بلا جناية كانت منا. فيجتمع إخوانهم ويقولون والله لقد صدقا. ثم اتفق من بالمدينة من إخوانهم على ان يرسلوا إليهما فيدخلوهما على رضي الراضي وسخط الساخط. فما شعر أبو حاتم إلا والتكبير عليهما في المدينة" (د.ت، ص٩٣)، فأفضى ذلك غلى ثورة عارمة داخل تاهرت تمخضت عن طرد أبي حاتم خارج المدينة (ابن الصغير، د.ت، ص٩٤)،(محمود إسماعيل، ١٩٨٥م، ص١٧٩)، ومثل هذه الحادثة تعرفنا على وجود فجوة بين الحاكم ورعيتهِ وان الأمر لم يستتب لأبي حاتم بشكل نهائي وإلا لما تمكن هذان من العودة إلى المدينة وطَرد الإمام عنها، فيبدو أن نظام الامامة لم يكن مستقرًا حينها أو لنقل أن سلطتهُ الروحية لم ترسخ في مجتمع تاهرت.

ثانيًا: النفي والتهجير القسري الجماعي (١٦٠-٢٩٧هـ/٧٧٦-٩٠٩م)

لجأت قيادات الدولة الرستمية في بعض الأحيان إلى فرض عقوبة النفي والتهجير القسري لأسر أو قبائل مُعارضة لا تتناسب مواقفها مع المُرتكزات العقائدية للسلطة فتلجأ إلى الوسائل القسرية عقب إخماد الحركات أو الثورات وإخضاع المشاركين فيها والمدبرين لقيامها، أو نقيض ذلك؛ أي بمعنى تعرض خواص وأتباع وأئمة دول خوارج بلاد المغرب إلى التهجير القسري عند أُفول سلطة الدولة وتغلب المتمردين عليها.

مع بزوغ فجر الدولة الرستمية في المغرب الأوسط تُطالعنا بعض النصوص التأريخية التي تُشير إلى جانبٍ من سياستهم تجاه بعض القبائل البربرية ضمن مساعيهم لفرض كيانهم السياسي في الشمال الإفريقي ولاتخاذهم عاصمة إدارية كبداية لمجال حكمهم في تلك المنطقة، فقد أشارت المصادر الاباضية إلى أن عبد الرحمن بن رستم عندما شرع في بناء مدينة تاهرت سنة (١٦٠هـ/٧٧٦م) كان في موقعها بربر مستضعفون من قبيلة صنهاجة رفضوا بيعها للأخير(الدرجيني، ١٩٧٤م، ج١، ص٤٤)، ولكنهم قبلوا ببنائها على أرضهم مُشترطين ان يؤدي إليهم خراج أسواقها لاحقًا (الشماخي، ١٩٨٧م، ج١، ص١٢٥)، وعندما "أرادوا بناء تيهرت كانوا يبنون النهار، فإذا جنّ الليل وأصبحوا وجدوا بنيانهم قد تهدّم"

(البكري، ١٩٩٢م، ج٢، ص٧٣٤) فتبنى احد الباحثين رؤيةً مفادها ان الاباضية تعاملوا مع صنهاجة بالقوة واجلوهم عن المكان برمتهِ(عبد الرزاق، ١٩٨٥م، ص١٤٩) مشيرًا بذلك إلى قول عبد الرحمن بن رستم: "هذا بلد لا يفارقه سفك دم ولا حرب أبدا"(البكري، ١٩٩٢م، ج٢، ص٧٣٦)، ويبدو أن هذا النص من نبوءات المتأخرين، ومهما يكن الأمر فالمعطيات المتوفرة لدينا عن هذه الحادثة ضئيلة ولكن ذكرناها من باب الأمانة التاريخية.

وفي مساعي الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن (١٦٨هـ-٢٠٨هـ/٧٨٤م-٨٢٣م) للحفاظ على وحدة الدولة وتجنيبها الفتن والثورات الداخلية وتضييق الخناق على مظاهر التحالفات القبلية المناوئة، أقدم على منع إحدى المصاهرات لرؤساء قبيلة هوارة يقال لهم الأوس ويعرفون ببني مسالة الذين أرادوا الزواج من ابنة أحد رؤساء قبيلة لواتة، فمنع ذلك حتى لا تصبح مصالح القبيلتين مشتركة (ابن الصغير، د.ت، ص٤٥) فينشأ عن ذلك فساد وتعصب قبلي يهدد كيان الدولة الحاكمة (الباروني، ٢٠٠٥م، ص١٨٥)، فاتصل ذلك بمقدم الأوس وقال: "عمل علي في جارية خطبتها ورضي إلي بتزويجها فانتزعها مني بسلطانه" (ابن الصغير، د.ت، ص٤٥)، فتمخض عن ذلك تنظيم مُعارضة مشتركة (هوارة مع الخارجين على عبد الوهاب) في وادي هوارة على بعد عشرة أميال من تاهرت هدفها تقويض الدولة الرستمية (الحريري، ١٩٨٧م، ص١٢٧) مما أسهم في إذكاء نار الفتن والنعرات القبلية، فقام عليهم عبد الوهاب وحاربهم بعدة عظيمة حتى هزموا هزيمة فادحة وتهجرت فلولهم نحو جبل ينجان كأجراء تأديبي لتلك العناصر الثائرة (ابن الصغير، د.ت، ص٤٦-٤٨)، ويبدو أن قراءة عبد الوهاب لسوسيولوجية القبائل المغربية كانت صحيحة لكنهُ قام بالردع الخاطئ فسبب ذلك تهديدًا لسلطته نتج عنه تهجير للقبائل الثائرة جراء ثورتهم غير المدروسة عسكريًا.

وشهد هذا المجال في العهد الرستمي تهجير قسري لأتباع المذهب الاباضي من منطقة إلى أخرى عند ضعف سلطة الدولة وسيطرة الطامعين عليها، ومن أبرز صورها في هذه المدة عندما خرج خلف بن السمح عن الطاعة وحمل لواء المعارضة في جبل نفوسة ضد تولية الإمام افلح(٢٠٨هـ-٢٤٠هـ/٨٢٣م-٨٥٤م) الامامة وانحاز بمن معه في إحدى قرى الجبل تعرف بتيمتي (أبو زكريا، ١٩٨٢م، ص١٢٨) بعد ان رفض التعايش السلمي الذي اقترحه عليه عامل جبل نفوسة أبو عبيدة الجناوني على أساس ان ينفرد كل منهما في ناحيتهُ (الدرجيني، ١٩٧٤م، ج١، ص٧٣) فلم يجد الأخير بدًا من محاربة خلف بعد سنة تبادلوا فيها الرسّل والمناظرات (عبد الحميد، ١٩٩٣م، ج٢، ص٣٤٤-٣٤٦) فتم ذلك في إحدى مناطق الجبل في سنة (٢١١هـ/٨٢٦م) فمني خلف بهزيمة نكراء عاد في إثرها إلى قرية تيمتي "وأمر بإخراج جميع من فيها من نفوسة، واجلهم ثلاثة أيام، وقال من وجد فيها بعد الثلاثة أيام فمهدور الدم، وبإخراج اليتامى، والأرامل، ومن لا ذنب له، فخرجوا من ديارهم كرها" (الدرجيني، ١٩٧٤م، ج١، ص٧٦)، فهذا ما يوضح لنا صورة العقاب الجماعي الممنهج من قبل القوى العسكرية ضد إتباع الخصم حتى وإن لم يكن لهم دور حربي في العصر الوسيط غير آبهين لمشروعية النفي وشروطها في الدين الاسلامي.

وتحت ذريعة تحصيل الأمن والاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مكانة تاهرت بميدان السباق التجاري في المغرب الأوسط، أقدم الإمام افلح بن عبد الوهاب على إجلاء سكان مدينة العباسية التي بناها محمد ابن الأغلب بقرب تاهرت بعد ان أكمل الأخير بناءها ورتب أسواقها (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٢٣٦) ولم يكتفِ افلح بما فرضه على أهلها، وإنما عمَد إلى تخريب عمران المدينة وإحراقها عن آخرها في سنة (٢٣٩هـ/٨٥٣م)(البلاذري، ١٩٨٨م، ص٢٣٢)،(ابن الأثير، ١٩٩٧م، ج٦، ص٧٠) ثم كتب إلى الأمير الأموي في الأندلس يعلمهُ و "يتقرب إليهِ بذلك فبعث إليهِ بمائة إلف درهم" (ابن خلدون، ١٩٨١م، ج٤، ص٢٥٦) دون ان تتطرق المصادر إلى اسم هذا الأمير، ويمكن عدّ ما أقدم عليه افلح بوصفه اجراء سياسيًا لإبعاد الكيد الاغلبي عن حكم المغرب الأوسط، فبناء مدينة تابعةٍ للدولة الأغلبية في عُرض الدولة

الرستمية معناه اتخاذها قاعد عسكرية لهم فتمكن من تدارك الأمر والحيلولة دون إبقاءِ لعامل تهديد من الممكن أن يشكل خطرًا على إتباع المذهب الاباضي.

وبتتبعنا لحوادث النفي والتهجير القسري بصفة جماعية في هذه المدة شهدت تاهرت نزوحًا قسريًّا بشكل مقصود للأطراف المُنهزمة، في أعقاب الصراع السياسي الناجم عن مقتل محمد بن عرفة على يد الإمام ابي بكر بن افلح سنة (٢٤١هـ/٨٥٥م)(الباروني، ١٩٣٨م، ص٤٤)؛ إذ استطاع الجند والعرب بقوتهم المتزايدة ان يخرجوا العجم من ديارهم وإحراق كل ما يتم السيطرة عليه (ابن الصغير، د.ت، ص٧١) فأضرت تلك النيران مناطق استقرار النفوسيين مما دعاهم بالتحالف مع العجم والرستميين وهولاء بدورهم جذبوا إلى جانبهم أبا اليقظان (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٢٨٥-٢٨٦) فدخلت الأطراف المتنازعة حروبًا تبادلوا فيها النصر والهزيمة أسفرت عن انتصار الجند والعرب واجلوا الأطراف المنهزمة من المدينة وتفرقوا في أقاصي البلاد (أبو ضيف، ١٩٨٦م، ج١، ص٤٨٣) فاستقر المنفيون كما ذكر ابن الصغير قائلًا: "نزلت العجم بموضع يقال له تنابغيلت وهي على مرحلتين من مدينة تاهرت، واما الرستمية ومن لف لفها فلحقوا بابي يقظان بالموضع الذي يقال له اسكدال وهو بقبلة تاهرت على مسيرة اليوم وأزيد قليلا في مجتمع الاباضية، وإما نفوسة فنزلت قلعة مانعة يقال لها اليوم قلعة نفوسة" (د.ت، ص٧٣)، لكن لماذا اختلفت مناطق نزول القبائل المهجرة ولم ينزلوا في موضع واحد؟، لم تسعفنا المصادر في بيان حقيقة هذا الأمر ونحتمل أن تكون السلطة هي من حددت هذه المواضع لنزولهم قطعًا للروابط والصلات بينهم.

ومن جانب آخر شكلت الرغبة في الاستحواذ على السلطة والاستئثار بها عاملًا من عوامل فرض العقاب الجماعي، فقد استغلت قبيلة هوارة فرصة ضعف السلطة في تاهرت أواخر سنة (٢٤١هـ/٨٥٥م) وغادرت جموعهم من منفاهم بقيادة زعيمهم محمد بن مسالة واقتحموا المدينة الرستمية وأقصوا عنها الجند والعرب الذين لم ينعموا طويلًا في السلطة، فآل الحكم لابن مسالة طوال ثماني سنوات (عبد الرزاق، ١٩٨٥م، ص١٧٤) واخذ "يدير شئونها ويدبر أحوالها على حسب ما يراه" (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٢٨٩) فظلت الأمور مستقرة وهدأت النعرات القبلية لمدة حتى وقع الخلاف بين هوارة وقبيلة لواتة بسبب بعض الضغائن القديمة بينهم انتهى بأجلاء الأخيرين عن المدينة ونزولهم بحصنً لهم في قبلة تاهرت (الباروني، ٢٠٠٥م، ص٢٨٩) فأقدمت هوارة على أتباع سياسية الإجلاء حتى يصفو لها سلطان البلاد وتبعد كل من يشكل خطرًا على مجال حكمها، إلا أن هذه السياسة عادت إليها بنتائج وخيمة؛ إذ قامت لواتة باستدعاء أبي اليقظان للإقامة بين ظهرانيهم والدفاع عنهم فأجابهم لذلك (ابن الصغير، د.ت، ص٧٤) وظل طوال مدة حكم ابن مسالة لتاهرت يحاول الدخول إلى المدينة لكن دون جدوى حتى طلب العون من سكان جبل نفوسة واستطاع الدخول إليها بمعونة تلك القبائل الناقمة على هوارة وطردوا الأخيرين منها (عبد الرزاق، ١٩٩١م، ص١٤٥).

وبهذا يمكننا البت: أنَّ المصالح السياسية هي من فعلت فعلها في تقرير المجالات الاستيطانية للقبائل وغيرت خارطة السكان الديموغرافية مشكلةً بذلك خطًرا على استقرار المغرب جراء تلك الهجرات التي نتج عنها تكوين أخلاط غير متجانسة من البشر دينيًا وعرقيًا فتشكلت بذلك بيئةٌ رخوة للتعايش الإنساني.

وضمن مساعي السلطة الاباضية لإدارة شؤون رعاياها وحرصها للقضاء على الفُساق والعابثين من اجل تصحيح سير الحياة الاجتماعية، قام أبو حاتم عند عودته لإمامة تاهرت سنة (٢٨٦هـ/٨٩٩م) بإصلاح الخلل في المجتمع وإعادة سلطة الامامة وهيبتها بعد ان فسدت أوضاع المدينة "وفسد أهلها في تلك الحروب، واتخذوا المسكر أسواقا والغلمان أخدانا" (ابن الصغير، د.ت، ص١٠١) فأمر الأخير قاضيهِ والمسؤول على شرطتهِ ان يضبطوا أمور المدينة فاستخدموا شتى الأساليب في قمع المنحرفين والمفسدين فقد "حملا الناس بالضرب والسجن والقيد...وشُردت الغلمان وأخدانهم الى رؤوس الجبال وبطون الأودية" (ابن الصغير، د.ت، ص١٠١-١٠٢) ونفيا قُطاع الطرق والسرّاق حتى تأمنت البلاد وساد الاستقرار في

جميع أقطارها (البرادي، ٢٠١٤م، ص٢١٩-٢٢٠)، وإن صحت هذه الحالة دون توريط أو اتهام عشوائي فتكون بذلك تطبيقًا حقيقيًا لعقوبة النفي على مستحقيها.

كما تعرضت بعض المجاميع القبلية إلى التهجير القسري بسبب موالاتهم لأعداء المذهب ومواقفهم المؤيدة لحركات المناهضة ضد السلطة الرستمية، فمن أبرز مشاهد ذلك الطرح عندما شق الطيب بن خلف عصا الطاعة والخروج على حكم الإمام ابي حاتم في حيز طرابلس وجبل نفوسة (الباروني، ١٩٣٨م، ص٤٨) فعهد الإمام بتأديبهُ إلى عامله على الجبل أبي منصور الياس فهرب الطيب إلى قبيلة زواغة التي كانت على رأي أبيه خلف ومؤيدة له (أبو زكريا، ١٩٨٢م، ص١٥١) فتتبعه أبي منصور وطالب زواغة بتسليمه ولكنهم أبوا ذلك، حينها نهض شيخ كبير منهم بعد ان أدرك لا طاقة لزواغة بمحاربة أبي منصور وقال لهم: "يا معشر زواغة، اقترح عليكم ثلاثة أمور، ان اخترتم منها واحدًا أصبتم، وإلا فمصيركم الى الذل، إما ان تتركوا حوزة طرابلس وتدخلوا الى جزيرة جربة لتتحصنوا فيها وتمنعوا صاحبكم، وإما ان ترسلوا الى تيهرت رسلًا بكتاب من عندكم، تطلبون فيه من الإمام، ان يخصصكم بعامل مستقل عن جبل نفوسة، حتى لا تدخلوا تحت إحكامهم وسيطرتهم، وإما ان تسلموا إليّ صاحبكم(ابن خلف)لأسلمه الى نفوسة بأمان، وأنا اضمن لكم سلامته، وإنهم لا يتجاوزون فيه الحق"(الباروني، ٢٠٠٥م، ص٣٣٠-٣٣١) ورفضت أيضا للانصياع مما أفضى بأبي منصور لمحاربتهم فهزمهم وتهجرت فلولهم على اثر ذلك إلى جزيرة جربة (الدرجيني، ١٩٧٤م، ج١، ص٨٥-٨٦).

وتعرض ايضًا أتباع المذهب الاباضي في مدينة تاهرت الى نزوح بشري هائل وإجلاء لجميع فئاتهم الاجتماعية عقب الاقتحام الفاطمي لهم وغياب السلطة الرستمية سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) (ابن عذارى، ٢٠١٣م، ج١، ص٢٠٨) عندها دخل أبو عبدالله الشيعي إلى مدينة تاهرت "وانتهبها وانتهك حرمتها وأجلى كثيرًا ممن فيها وجعل أعزة أهلها أذلة" (أبو زكريا، ١٩٨٢م، ص١٧٠) فتفرق ساكنوها في المدن والنواحي، منهم من قصد جبال الاوراس ومنهم من سار نحو جبل نفوسة وجزيرة جربة لكونهم يعرفون ان تلك المدن لا يطمع فيها الفاطميون (دبوز، ٢٠١٠م، ج٣، ص٥٣٥) وتحت ضغط نفس الظرف هُجر الإمام يعقوب بن افلح ومعه العديد من أصحابه وعيالاتهم الرستمية نحو وارجلان لمخاوفهم على مصيرهم المجهول بعد دخول الشيعة لبلادهم (الدرجيني، ١٩٧٤م، ج١، ص١٠٤-١٠٥) وهناك عرض اهل وارجلان الإمامة على يعقوب وان يولوه على أنفسهم فأبى وقال: "لا يستتر الجمل بالغنم" (أبو زكريا، ١٩٨٢م، ص١٨٩)، لظنًا منه ان الاباضية زال مُلكهم واندثر.

والأمر ذاته ينطبق على أهل سجلماسة عاصمة الدولة المدرارية الذين أجلى أبو عبد الله الشيعي بقاياهم مُريدًا بذلك فرض سيطرته التامة بعد اجتياحه بلاد المغرب ودخوله مدينتهم سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) (القاضي النعمان، ١٩٨٦م، ص٢٧٦)؛ إذ يفيدنا في هذا الصدد الجغرافي الحميري(ت ٩٠٠هـ/١٤٩٠م) وهو يُطالعنا بنص في اثناء الترجمة التي افردها لمدينة سجلماسة، بأن أبا عبد الله الشيعي اخرج عبيد الله المهدي وولده من السجن وقال لأهلها: "لا يحل لكم أن تستوطنوا بلدًا امتحن فيه الإمام، ففزعوا منه فخرجوا، فلما خرجوا أمر بسلبهم، ففتشوا كلهم رجالًا ونساء وأخذ أموالهم وصرفهم" (١٩٨٠م، ص٣٠٧)، وحقيقة ما نذهب إليهِ ان هذا التهجير هو استئثار بأراضٍ ذات خيرات جديدة لصالح الحكم الشيعي الناشئ حديثًا مُبعدين بذلك أسباب الثورة عن هذه المناطق عبر نفي أهلها عنها، أما ما قيل عن تحريم بقائهم في المدينة فلا يعدو أن يكون غطاءً لتسويغ هذه السياسة غير المبررة.

الخاتمة:

في ضوء دراستنا الخاصة بموضوع "**عقوبة النفي في دول الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي(١٤٠هـ-٢٩٧هـ/٧٥٧م-٩٠٩م)**" توصلنا إلى عدة استنتاجات بحثية نوردها في النقاط الآتية:

- كشف البحث عن أن النفي السياسي تصدر قائمة أنواع النفي، فكل الصراعات التي ذكرناها داخليًا وخارجيًا وكذلك الثورات على اختلاف أنواعها ومشاربها، أنتجت حالات نفي سياسية بشقيها المتماشي لمصلحة الحاكم أو المعاكس، بينما نرى اضمحلال النفي لأسباب دينية كما لو أن تلك الديار خالية من موجبات هذه العقوبة.

- من الأمور التي استوقفتنا في دراسة عقوبة النفي في الدول الخارجية، عدم تحديد الجهات المسؤولة عن صدور عقوبة النفي للأماكن التي يجب أن ينفى إليها المُعاقب إلا ما ندر، فاتساع جغرافية المغرب مع وجود عدة دويلات حاكمة فيه، جعلت أغلب المنفيين إذا أتيحت لهم فرصة الاختيار، لا يخرجون عن حدوده مفضلين الذهاب إلى حيث تسكن قبائلهم وأبناء جلدتهم من أجل الحصول على المساعدات من جهة، ومن جهة أخرى لتكون تلك الحواضر فضاءات بديلة آمنة لهم.

- أظهرت الدراسة أن النفي الجماعي والتهجير القسري اتخذ بوصفه مادة عقابية من قبل القائمين والمشرفين على نهجه لعدة ذرائع أهمها أضعاف المدينة بتهجير سكانها تمهيدًا للسيطرة عليها, ونفي بعض القبائل لتلافي مظاهر الإزعاج التي تثيرها، فغيرت هذه العقوبة بشكل ملحوظ من طوبونيميا المناطق، فسميت الحواضر الجديدة التي نزلها المنفيون والقبائل المهجرة بأسمائهم.

- شكلت حالات الفرار والهجرة الاضطرارية مظهرًا من مظاهر النفي لكن من دون ضغط سلطوي أو تهجير إجباري، بل نتيجة لظرف طارئ دعاهم إلى ترك أماكن سكناهم مبتعدين عن دائرة الخطر، فيكشف لنا ذلك عجز الدول وأجهزتها الإدارية والعسكرية عن توفير الحماية اللازمة لساكني المغرب الإسلامي في العصر الوسيط.

- كشفت الدراسة أن مدينة تاهرت كانت من أكثر المدن التي تعرض ساكنوها إلى النفي والتهجير القسري الجماعي فضلًا عن أمرائها وقياداتها العسكرية، لكونها مركزًا للحكم في الدولة الرستمية فتعرضت بذلك للكثير من الاضطرابات السياسية بغية السيطرة عليها والاستئثار بحكمها.

- اتضح من تقفي نصوص النفي والتهجير القسري في الدولة الرستمية، أنّ لهذه العقوبة أبرز الأثر في تغيير الخارطة الجيوسياسية لمدينة تاهرت، فتضارب الفكر السياسي بين القبائل أسهم في حدوث اضطرابات كثيرة رافقتها عمليات نفي بحق القبائل أو المجاميع السكانية المناوئة لفكر الدولة دينيًا وسياسيًا.

- خلت الدراسة من حالات نفي ذات مشروعية إسلامية متكاملة، بل ما عثرنا عليه هو حالات نفي سياسية فرضتها طبيعة النظام القائم، ملبية بذلك أهواء حكام الدولة ورغباتهم الشخصية، متخلصين من منافسيهم ومهددي سلطانهم محافظين على امتيازاتهم الخاصة ضاربين القيم والمبادئ الإسلامية عرض الجدار.

- تبين من الدراسة أن عقوبة النفي شملت كل طبقات المجتمع دون استثناء فقد طالت الأمير وحاشيته والقادة وجنودهم فضلًا عن عوائل الأمراء وخدمهم وعامة سكان البلاد.

- نلاحظ عند إتمام مدة الدراسة غياب النصوص التي تكشف عن تفاصيل عقوبة النفي التي تصدر بحق الأفراد أو الجماعات فبالرغم من ضآلة ما نعرفه عن حياتهم في مواطنهم، نجد أن المعلومات التكميلية بعد نفيهم أثر من بعد عين، فلم نعثر على ما يؤيد رجوعهم من عدمه، وفي بعض الأحيان كانت عقوبة النفي بشقيها الفردي والجماعي وقتية تنقضي

مع انقضاء الحالة المسببة لها أو يتوفى من أصدر العقوبة، وفي أغلب الأحيان يشكل المنفي في منفاه قوة عسكرية يستطيع بها العودة والقضاء على الجهة المسؤولة التي أصدرت عقوبة النفي بحقه.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

١. **ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن،** (١٩٩٧م). الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢. **ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبدالله،** (١٩٦٤م)، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط(القسم الثالث من كتاب اعمال الأعلام)، تحقيق: احمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، د.ط، دار الكتاب، الدار البيضاء.

٣. **ابن الصغير،** (د.ت)، أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق وتعليق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بلا مكان نشر.

٤. **ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن،** (١٩٨١م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط١، دار الفكر، بيروت.

٥. **ابن عذارى، أبو العباس احمد بن محمد،** (٢٠١٣م)، البيان المغرب في أختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، حققه وضبطه وعلق عليه: بشار عواد معروف و محمود بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، تونس.

٦. **أبو زكريا، يحيى بن أبي بكر بن سعيد،** (١٩٨٢م)، سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق، إسماعيل العربي، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧. **الادريسي، محمد بن محمد بن عبدالله،** (١٤٠٩هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، د.ت، ط١، عالم الكتب، بيروت.

٨. **البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبد العزيز،** (١٩٩٢م)، المسالك والممالك، د.ت، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بلا مكان نشر.

٩. **البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر،** (١٩٨٨م)، فتوح البلدان، د.ت، د.ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٠. **الحميري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله،** (١٩٨٠م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: احسان عباس، ط٢، طبع بمطابع السراج، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.

١١. **الدرجيني، أبو العباس احمد بن سعيد،** (١٩٧٤م). طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق وطبع: إبراهيم طلاي، د.ط، بلا اسم دار النشر، بلا مكان نشر.

١٢. **السلاوي، أبو العباس احمد بن خالد،** (١٩٥٤م)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، د.ط، دار الكتاب، الدار البيضاء.

١٣. **الشماخي، احمد بن سعيد،** (١٩٨٧م)، السير، تحقيق: احمد بن سعود السيابي، د.ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

١٤. **القاضي النعمان، النعمان بن محمد بن منصور،** (١٩٨٦م)، فتتاح الدعوة، تحقيق: فرحات الدشراوي، ط٢، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.

١٥. **القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي،** (١٩١٥م)، صبح الأعشى في صناعة الانشا، د.ت، د.ط، طبع بالمطبعة الأميرية، دار الكتب الخديوية، القاهرة.

١٦. **المقريزي، تقي الدين احمد بن علي، (د.ت)،** اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، د.ت، د.ط، مطابع الأهرام التجارية، قليوب.

ثانيًا: المراجع

١٧. **أبو ضيف، مصطفى احمد،** (١٩٨٦م)، ثر القبائل العربية في الحياة المغربية منذ الفتح العربي إلى سقوط الدول المستقلة، ط١، دار النشر المغربية، المغرب.

١٨. **الباروني، أبو الربيع سليمان،** (١٩٣٨م)، مختصر تاريخ الاباضية، د.ط، مطبعة الإرادة، الناشر: مكتبة الاستقامة، تونس.

١٩. **الباروني، سليمان باشا،** (٢٠٠٥م)، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية، مراجعة: محمد علي الصليبي، ط١، دار الحكمة، لندن.

٢٠. **البرادي، أبو القاسم بن إبراهيم،** (٢٠١٤م)، الجواهر المنتقاة، تصحيح وتقديم وتعليق: احمد بن سعود السيابي، ط١، دار الحكمة، لندن.

٢١. **بكير، إبراهيم بحاز،** (١٩٩٣م)، الدولة الرستمية(دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية)، ط٢، جمعية التراث، القرارة.

٢٢. **الحداد، حميد،** (٢٠١٣م)، النفي والعنف في الغرب الإسلامي، د.ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

٢٣. **الحريري، محمد عيسى،** (١٩٨٧م)، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط٣، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.

٢٤. **حسين، احمد الياس،** (١٩٩٢م)، الاباضية في المغرب العربي، ط١، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع (سلطنة عمان.

٢٥. **دبوز، محمد علي،** (٢٠١٠م)، تاريخ المغرب الكبير، د.ط، اعادة طبع وتصفيف الكتاب: سعيد الختالي، مؤسسة تاوالت الثقافية، بلا مكان نشر.

٢٦. **سالم، السيد عبد العزيز،** (١٩٩٩م)، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٢٧. **ضيائي، علي أكبر،** (٢٠٠٣م)، معجم مصادر الاباضية، ط٢، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، طهران.

٢٨. **طه، عبد الواحد ذنون،** (٢٠٠٤م)، دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت.

٢٩. **عبد الحميد، سعد زغلول،** (١٩٩٣م)، تاريخ المغرب العربي، د.ط، منشاة المعارف، الإسكندرية.

٣٠. **عبد الرزاق، محمود إسماعيل،** (١٩٨٥م)، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء.

٣١. **عبد الرزاق، محمود إسماعيل،** (١٩٩١م)، الادارسة (١٧٢-٣٧٥هـ)حقائق جديدة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٣٢. **علي، مروة موسى،** (٢٠٢٠م)، الوزراء والقضاة المنفيون في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر دويلات الطوائف (٩٢-٤٨٤هـ/٧١١-١٠١٩م)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد ٤١/ الجزء الثالث.

٣٣. **قشار، بالحاج عدون،** (سلطنة عمان. ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، اللمعة المضيئة في تاريخ الاباضية، ط٢، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان.

٣٤. **معمر، علي يحيى،** (٢٠٠٠م)، الاباضية بين الفرق الإسلامية، ط٣، مطبعة المدينة، سلطنة عمان.

٣٥. **مؤنس، حسين،** (١٩٩٢م)، تاريخ المغرب وحضارته، ط١، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت.